

مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية في العراق ٢٠٠٣م.

(دراسة تاريخية)

م.م علي خالص علي

جامعة ديالى- رئاسة جامعة ديالى - قسم الدراسات العليا

alikhalis91@uodiyala.edu.iq

الملخص

جسد مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية الخاص في إدارة شؤون العراق بعد احتلاله من قبل القوات الأمريكية عام ٢٠٠٣، الصورة الحقيقية للنوايا الأمريكية التي تحمل بين طياتها آفاق جديدة من نهب الأموال وتثبيت آليات الهيمنة عسكرياً وسياسياً، إذ كانت في المعلن تمثل مهام في تقديم كافة التسهيلات المالية والخدمية ومساعدة العراقيين وإصلاح ما دمرته الحرب، ولكن في الواقع اقتضرت في سرقة العراق عبر الشركات الأمريكية بتحويل ، من قبل مكتب إعادة الإعمار على اعتباره الجهة القانونية ذات الصلاحية في إدارة العراق المدعوم من وزارة الدفاع الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: (مكتب إعادة الإعمار، المساعدات الإنسانية).

The Office of Reconstruction and Humanitarian Assistance in Iraq

(2003)A Historical Study

Assistant teacher. Ali Khalis Ali

University of Diyala - University Presidency - Department of Graduate Studies

alikhalis91@uodiyala.edu.iq

Abstract

The Office of Reconstruction and Humanitarian Assistance, established to manage Iraqi affairs after the 2003 US-led invasion, embodied the true intentions of the United States. These intentions included new avenues for plundering resources and consolidating military and political dominance. While its stated purpose was to provide financial and service-related assistance to Iraqis and repair the damage caused by the war, its true function was to plunder Iraq through American

companies authorized by the Office of Reconstruction, which was considered the legally mandated body for managing Iraq and was supported by the US Department of Defense.

Keywords: (Office of Reconstruction, Humanitarian Assistance).

مقدمة

عند سقوط الحكم في العراق بتاريخ ٩/٤/٢٠٠٣م، على يد القوات الأمريكية بعد معارك استمرت ثلاث أسابيع متتالية، أصبحت الساحة العراقية في فراغ سياسي أمني مع انتشار أعمال التخريب وغياب القانون، قامت إدارة واشنطن من إنشاء مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية، أداة متحركة في مقدرات العراق، ويعتبر مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية الأساس الذي ارتكزت عليه الولايات المتحدة الأمريكية في تدخلها غير المباشر بعد انتهاء عملياتها القتالية .

قسم البحث الى ملخص ومقدمة وتمهيد وخاتمة وتوصيات وقائمة مصادر.

فقد اشتمل **المبحث الأول بعنوان:** الإدارة الأمريكية بعد احتلال العراق ٢٠٠٣، وتم مناقشة من خلاله مرحلة التأسيس ORHA ثم فريق غارنر، أما **المبحث الثاني** الذي بعنوان : مهام مكتب ORHA، فقد تم طرح الاعتبارات الإنسانية لمهام المكتب، وأيضاً مناقشة الاعتبارات الاقتصادية، و**المبحث الثالث** بعنوان مهمة غارنر بين النجاح والفشل الذي تمت مناقشة عوامل الفشل وعوامل النجاح.

إشكالية البحث : تتعلق إشكالية البحث في سؤال هو هل نجحت الإدارة الأمريكية الانتقالية بعد غزو العراق ٢٠٠٣ من تنفيذ وعودها الإصلاحية وإعادة الإعمار أم كانت حبراً على ورق.

فرضية البحث: ننطلق في بحثنا هذا من فرضية مفادها إنه بالرغم من أهمية إقامة مؤسسة انتقالية تأخذ على عاتقها إصلاح ما دمرته الآلة

الأمريكية تمهيداً في إقامة حكم للعراقيين ألا أن تلك الإدارة لم تحقق شيئاً من الإصلاح والتعمير في عموم العراق.

منهج البحث: اعتمدنا في بحثنا على المنهج التحليلي الوصفي في تناول الأحداث.

تمهيد

بعد أن وضعت الحرب الأمريكية على العراق أوزارها في ٢٠٠٣/٣/١٩، إذ دارت رحى المعارك العنيفة بين القوات العسكرية الأمريكية والجيش العراقي قرابة ثلاث أسابيع، حتى انتهت في وضع حد للنظام السياسي العراقي الذي حكم ما يقارب ثلاث عقود، عندما دخلت القوات الغازية قلب العاصمة بغداد يوم ٣٠٠٣/٤/٩، بدت مظاهر النهب حيث سرقت الوزارات العراقية والدوائر الحكومية منها والمدنية الخدمية وكذلك المتحف الوطني العراقي، واصبحت البلاد وخاصة بغداد خارج القانون ولم تكثر القوات الأمريكية في وضع حدا للفوضى، وانتشار العصابات الإجرامية بذريعة عدم وجود قوات عسكرية كافية للحد من أعمال النهب والأجرام ولكنها اكتفت في حماية وزارة النفط العراقية ومكاتبها، وهذا ما يجسد عن عمق نوايا واشنطن منذ توقف العمليات القتالية، وعلى أثرها قامت الولايات المتحدة بوضع الترتيبات الإدارية لما بعد الاحتلال بتأسيس هيكل إداري يقوم على عاتقه إدارة البلاد في المرحلة الانتقالية ووضع الخطوط العريضة في إنشاء حكومة عراقية جديدة (الشناوي، ٢٠١١، ص ٦٩).

المبحث الاول: الإدارة الأمريكية بعد احتلال العراق ٢٠٠٣م

- مرحلة التأسيس ORHA

منذ البدء في مرحلة التخطيط لغزو العراق عام ٢٠٠٣ لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة التفكير مابعد الحرب لعزم إصرارها على خلع النظام السياسي، ألقبل شهرين من بدئها وذلك في شهر كانون الثاني/ ٢٠٠٣، وقد أوكلت المهمة الى أحد وكلاء وزارة الدفاع الأمريكية، وبسرية مطلقة، وعلى أثر ذلك استدعي (غارنر) وهو جنرال أمريكي متقاعد عمل سابقاً في العراق ، كان الاستدعاء في ٢٠٠٣/١/١٧ مطالباً إياه بتولي مسؤولية إدارة العراق بعد الاحتلال، وكان السبب وراء اختيار غارنر عائداً إلى عام ١٩٩١ بعد حرب (الخليج الثانية) إذ قاد عملية الإغاثة الإنسانية الأمريكية لحماية أكراد العراق القاطنين في المناطق الشمالية، وان غارنر لديه خبرة التواصل مع العراقيين وتقديم المساعدات، دون علماً بالمخطط الذي يجيب ان يسير عليه، على ما يبدو إن تأسيس مكتب الإعمار كان له ثمرة خاصة لدى صناع القرار الأمريكي ولهذه الأهمية كان ورائها صانعي النفط والمال السياسييين الأمريكيين وتبين لاحقاً حجم العقود التي عقدت بأسم مكتب الإعمار والاستثمارات الهائلة بعد احتلال العراق (اسيكاران، ٢٠١٠، ص٤٤-٤٥)

إذ كان لوزارة الدفاع الأمريكية والخارجية مناورات حوارية شملت أيضاً القيادة العسكرية المركزية الأمريكية، بهدف وضع الخطط الأزمة حول طبيعة السياسة الأمريكية واتجاهاتها في عراق مابعد ٢٠٠٣م. وكان الاستناد مبني على الاستنتاج الموضوعي لمستقبل الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وتحقيق مكسب سياسي واقتصادي لها ثم خلق نظام تعددي يبرهن حسن نية الولايات المتحدة أمام الشعب العراقي، وزيادة في

التوضيح ان العوامل المشتركة والتي هي اقتصادية تخص الاستثمارات والعقود وسياسية نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، لم تكن في توازي مع الواقع العراقي الذي يتطلب جهود جبارة لتحقيق ما فقده العراقيون طيلة عقد قبل الحرب ولذلك فإن السياسة الأمريكية فشلت في تحديد مسؤوليتها الدقيقة وكيفية معالجة آثار الحرب وتحقيق وعودهم للشعب العراقي وأيضاً تحقيق مصالحهم الذاتية، مما جعل مكتب إعادة الإعمار لاحقاً عقيم الصلاحية لأنه تراجع ولم يحقق شيئاً ملموساً بكافة المستويات (الغريزي، ٢٠١٣، ص ٥١).

كانت هناك أربع مراحل قسمت بالتنسيق مع القيادة السياسية الأمريكية وإدارتها المتمثلة بمكتب ORHA والدفاع والخارجية وأجهزتها السرية مع القيادات العسكرية وكانت من أهمها المرحلة الرابعة وكانت تتقدمها، ثلاث مراحل جوهرية في التخطيط السياسي والعسكري الأمريكي وهي المرحلة الأولى التي عنيت في (جمع القوات العسكرية وحلفائها ونشرها في المنطقة) والمرحلة الثانية (مرحلة العمليات السرية) الخاصة في جمع المعلومات باستخدام طرق تجسس سرية، أما المرحلة الثالثة مرحلة (الهجوم الرئيسي الجوي والبري)، وكانت المرحلة الرابعة هي الأهم كونها تناقش المشروع الأمريكي بعد احتلال بغداد، وزيادة في التوضيح لم تكن تلك الأهتمامات لما بعد الحرب منذ التفكير في بدء احتلال العراق فكانت أمريكا تسعى لإسقاط العراق ونظامه ثم جاءت هذه الخطة تزامناً مع نقاش هدف الوجود الأمريكي بعد الغزو، لذلك كان مكتب إعادة الإعمار أحد أهم السياسات الأمريكية في تثبيت وجودها وتعزيز قوتها السياسية وفرصة تحقيق مطامعها الاقتصادية، وفي ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٣م. وقع الرئيس ((جورج بوش)) وهو الرئيس ٤٣ في الولايات المتحدة الأمريكية

من مواليد ١٩٤٦م. والحاكم السادس والأربعين لولاية تكساس في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠١م. بعد سلسلة من المناقشات التي تخص موضوع العراق مابعد الاحتلال مع القيادات العسكرية الأمريكية وعلى رأسهم قائد القيادة المركزية (تومي فرانكس) من مواليد ١٩٤٥م. وتم تكريمه من قبل أمير الكويت جابر الصباح لوسام تحرير الكويت، الذي قاد الحرب على العراق في ٢٠٠٣/٣/١٩، وقبلها أفغانستان، قراراً يقضي بتشكيل وحدة تحت سلطة وزارة الدفاع الأمريكية وسميت مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية، لإعادة بناء العراق وتقديم المساعدات التي يحتاجها الشعب العراقي (ستراوس، وجيروكس، ٢٠١٠م، ص ١٣٩-١٤٠).

على ما يبدو الإدارة الأمريكية السياسية والعسكرية ليست في استعداد مبكر منذ التخطيط للحرب على العراق وأهملت الجانب الانتقالي في مرحلة الانتهاء من العمليات القتالية وهذا ما ثبت قبل الاجتياح بشهرين في طرح الترتيبات الإدارية مابعد الحرب، وهو ما يؤكد من هذا المغزى، إن الرئيس بوش وإدارته كان أهتمامها في إزاحة العراق ونظامه كهدف جوهرى في سياستها، وقد تكون المكتب من أربع اقسام هي (للإغاثة الإنسانية) و (إعادة الإعمار) و (الإدارة المدنية) والأمور اللوجستية وللشؤون المالية، واختير الجنرال (جي غارنر) مسؤولاً عليه بعد ان صدر تعيينه يوم ٢٠٠٣/٤/٦ وقد وصل الكويت يوم ٢٠٠٣/٤/٧، وبعد بدء العمليات القتالية وصل غارنر إلى أم قصر لتكون مقراً آخر له وهي مدينة عراقية تقع في جنوب العراق ضمن محافظة (البصرة) وتضم ميناء (أم قصر) (رحمن، ٢٠٢٠م، ص ٩٥-٩٦).

وتم تكليف مكتب ORHA في توفير الأمن للعراقيين وضمان الاستقرار وإعادة النظام وكانت المدة المتفق عليها عامين بعد الاحتلال ثم

وضع ترتيبات تمهد سلطة انتقالية وإعادة بناء مؤسسات الدولة المنهارة في عراق مابعد ٢٠٠٣ (Kelly,2008<p.91).

إنَّ هناك من يعتقد إنشاء مكتب المساعدات الإنسانية يهدف للدواعي الإنسانية، قد تكون التوقعات ضعيفة في اعتقادي ان الإدارة الأمريكية من خلال المكتب تسعى في زج شركات أمريكية تمتص دماء العراقيين من خلال عقود استثمارات بحجة الإعمار والمساعدات وهذا في إطاره احتلالاً غير مباشر لتحقيق غايات أمريكية من ناحية نبذ أي مشروع يكون من شأنه تمكين العراقيين من بناء مستقبلهم السياسي وحريرتهم (فرج الله، ٢٠٠٨، ص ٣٨٤).

فريق غارنر

كان إلى جانب غارنر في فريق مكتب إعادة الإعمار الجنرال (بروز مور) الذي كلفه في قيادة المنطقة الشمالية من العراق والجنرال (بيك والترز) الذي كلف في متابعة المنطقة الجنوبية من العراق أما (أودين) السفيرة الأمريكية السابقة في اليمن كُلفت في إدارة المنطقة الوسطى من العراق، ونائبه كل من (رون ادمز) و (جيرى بيتس) وفريقاً من المتقاعدين العسكريين وممثلون مدنيون من وزارة الدفاع الأمريكية، وضم أيضاً المكتب عدداً من العاملين العراقيين الذين لهم علاقات مع سياسيين في الإدارة الأمريكية ٢٠١٥ ، و(زينب السويج) عراقية تحمل الجنسية الأمريكية وهي ناشطة في مجال حقوق الإنسان ، والمديرة التنفيذية لمنظمة المؤتمر الإسلامي الأمريكي، والدكتور (ليث كبة) وهو سياسي عراقي بارز، وكان لكل وزارة عراقية مستشاراً على سبيل المثال وتعيين الدكتور (آندرو بي أن ايردمان) مستشاراً لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، واقتصرت مهمته بترشيح رؤساء الجامعات وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام، وعلى ما يبدو إن

صلاحيات المستشار تهدف من عدم منح أي شخص منتمياً إلى النظام السياسي السابق أو من أعوانه في تسلم مناصب مهمة في الوزارت العراقية ، وهنا يتضح من صلاحيته الممنوحة، وكذلك بقية الوزارات كانت تكتسب الصفة الاستشارية، وعلى ما يبدو أن مكتب اورها تمارس سلطات انتدابية صريحة والسبب وراء ذلك يعود الى فرض قبضة الإدارة الأمريكية على مركزية العراق بواسطة أدواتها الانتقالية(الشناوي، ٢٠١١، ص٧٠) .

وقد أوكلت وزارة الصناعة والمعادن إلى (تيموثي كارني) وهو سفير متقاعد، لم تتعارض مع المهام لأن غاية الإدارة الأمريكية هو تأمين ما أمكنهم من مواقع بارزة لرجالهم في مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية، ثم كان نصيب وزارة التربية إلى موظف من الدرجة المتوسطة في وزارة الخزانة الأمريكية بينما تولى حقيبة التجارة سفير سابق آخر ، وكانت هناك أربع وزارات منفصلة مثل النقل والمواصلات والاسكان والتعمير والري والكهرباء وكذلك الصحة تم إدارتها من قبل (ستيفن براونينغ) هو اختصاصي فيلق المهندسين في الجيش الأمريكي، وكان غالبية الموظفين يفتقرون إلى الخبرة في مهامهم راجعاً السبب، لتسلم مهام تتناقض عن اختصاصاتهم أو ربما عبثية الخطط التي وضعها غارنر في كيفية إدارة العراق (اسيكاران، ٢٠١٠، ص٩٧) .

كما قامت وزارة الدفاع الأمريكية بتعيين نشطاء وأكاديميين عراقيين بفريق مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية تقتضي مهمتهم مساعدة المسؤولين الأمريكيين في إدارة العراق كمستشارين في مجالات مختلفة سواء كانت في المجال السياسي أو في مجال البنية التحتية والمساعدات وما يخص عمل الوزارات والدوائر المدنية الاخرى. (رحمن، ٢٠٢٠، ص٩٧) .

وكان من الدرجة الأولى موظفين أمريكيين ومن ذو الأصول العراقية يحمل الجنسية الأمريكية من المنفيين في الخارج وأيضاً بريطانيين وأستراليين، إن هذا الخليط الذي تشكل منه مكتب إعادة الإعمار، في اعتقادي غير متجانس لأسباب عدة منها، إن الموظفين الأمريكيين أغلبهم كانوا في مناصب تتناقض مع مهام عملهم في العراق مع افتقارهم للخبرة والسبب الثاني رؤية المدنيين الأمريكيين تتناقض مع رؤية العراقيين من نفس الفريق لأن العراقيين يتبنون أفكاراً تتسجم مع الواقع العملي للبلد ويعرفون متطلبات أبنائهم على العكس من الأمريكيين الذين يهدفون إلى مكاسب سياسية أو نفعية بعيدة عن متطلبات الشارع العراقي، وكذلك نقص القيادة التي تنسق بين مطالب العراق مع إمكانيات المكتب اللوجستية والمادية إلى عدم ترابط مخططات غارنر مع الواقع السياسي العراقي والاجتماعي وهذا ما جعل مكتب إعادة الإعمار يفشل في تحقيق أهدافه. (الغريبي، ٢٠١٣، ص٥٣).

المبحث الثاني: مهام مكتب ORHA.

الاعتبارات الإنسانية

كان المخططون لعراق مابعد عام ٢٠٠٣م. يعتقدون أن الفترة التي تعقب الحرب ستشهد ظروفاً مأساوية من الفوضى والاضطرابات وإن أكثر العراقيين معرضين للمجاعة والتشريد وانهيار في البنية الاجتماعية، لذلك أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن تؤدي العمليات العسكرية في العراق إلى نزوح جماعي للسكان من مناطق العمليات القتالية الذي سيعمل على تفاقم الحالة الإنسانية وتدهورها سواء تضرر السكان من الجانب الأمريكي أو الجانب العراقي (سيمونز، ٢٠٠٧، ص١٠٩).

لذلك كان من أبرز المشاكل التي حددها غارنر هي مشكلة اللاجئين موضحاً الأخير مخاطرها في حال استخدم النظام العراقي أسلحة غير تقليدية أو إشعال الحقول النفطية التي تسبب بدورها عن ملوثات تؤدي إلى العديد من الأمراض في ظل انهيار النظام الصحي ، لذلك أن من دواعي مكتب إعادة الإعمار مهمة إنسانية تؤمن حياة المهجرين من غذاء ودواء وهذا يتطلب جهود مكثفة في التخطيط والاستعداد، على ما يبدو إن الاتجاه الإنساني كان من بين أهم النقاط التي ركز عليها مكتب غارنر في إطار عمله بالعراق وذلك على ما اعتقد إن هذه الجهود لها مكسبين لمصلحة مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية الأول النفقات التي تدخل في جيوب العاملين والمتقاعدين مع المكتب التي يتم صرفها للإنفاق على الإعمار والمساعدات والمكسب الثاني الصفة المعنوية التي يحوز عليها المكتب من العراقيين على أساس إنهم يمنحون العراقيون مستقبل أفضل وخدمات أفضل بعد الاحتلال مما يمنح المكتب صلاحيات أكثر في الاستمرار بتنفيذ مخططات إدارة واشنطن (الجنابي، ٢٠١٧، ص ٢٩).

الاعتبارات الاقتصادية

اكتسبت الإدارة الأمريكية في واشنطن أهمية بالغة في تأسيس مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية، لأن ذلك منحهم فرصة تاريخية، وهي إدارة العراق بصيغة حكم ليست التحرير التي جاءوا بها بل صفة المحتل بواسطة إدارة أمريكية متمثلة بمكتب إدارة الإعمار، وكان الأخير فرصة للشركات الأمريكية التي كانت تنتظر بشغف قنص الفرصة في الاستثمار بمجال النفط بعد الاحتلال، ولكن في مسلك قانوني متفرد، لذلك من الطبيعي إن تحصل هذه الشركات على نسبة من المشاريع الاقتصادية تحت مظلة (إعادة إعمار العراق) ومن أهمها شركات معروفة تدار من

خلالها المصالح الأمريكية الاقتصادية بالعالم، شركة (هالبيرتون - بيكتل) فقد حازت تلك الشركات على عقود نفطية في حقبة الحرب على العراق ومثال على ذلك حصول شركة (هالبيرتون) على عقد لمدة عامين لمكافحة حرائق النفط بكلفة بلغت (سبعة مليارات دولار) وتتضمن ضخ النفط وتوزيعه مع عقد تشغيل البنية التحتية للنفط العراقي بعقد قيمته (٥,٢ مليار دولار) ، أما المجموعة الثانية من شركة (بيكتل) التي كان نصيبها أكبر من عقود إعادة الإعمار في العراق بقيمة (٩٠٠ مليون دولار) وأيضاً شركات أخرى مثل (فلور دا نبيل) و (بارسونز) و(لويس بركر) و (بيرني الدولية)(KWITH,BENSAHEL,2008,P.58)

وكانت هذه الشركات تمثل المصالح الأمريكية العليا في سيطرتها على مقدرات العراق النفطية والاستثمار في ثرواته كنوع من سياسة الإعمار سيئة السيط التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية غطاء لنهب الأموال، وفق ستار قانوني تحت مسمى مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية، من خلاله تمكنت من السيطرة على عقود إعادة بناء العراق (محمود ، ٢٠١٣ ، ص١٢٧-١٢٨).

وقد منحت إدارة غارنر، الشركات والمقاولين فرصة تحقيق اعتبارات اقتصادية مرجوة لاستحواذ أموال العراق بحجة الإعمار مقابل لوجود على ارض الواقع لأي بنية تحتية أو خدمات مع بقاء اوضاع البلد كما هي من تدني في مستوياتها، وهكذا فإن واشنطن كسبت السيطرة على الجغرافية السياسية على العراق ونفطه عبر سلطتها الإدارية، وعلى ما يبدو إن الاعتبار الاقتصادية التي حققتها واشنطن بعد الغزو جاءت عبر قنوات قانونية ملئت بها خزانتها من خلال إنشاء مكتب إعادة الإعمار إذ منح الأخير قوة إدارية في العراق مدعوماً من واشنطن وخاصة

المختصين في مجال النفط الذي يعتبر غارنر أحد رجالهم، وكان جلياً إن غارنر سيكون صاحب النفوذ في توزيع العقود على الشركات الأمريكية الطامعة (البلاوته، ٢٠٠٦، ص٣٣).

المبحث الثالث

مهمة غارنر بين النجاح والفشل

أولاً- عوامل النجاح

في بداية الأمر إن المهمة الأمريكية سواء العسكرية أو المدنية بالنسبة للموقف العام في ما يخص سياستها في العراق إنها قد نجحت بالمعنى الواقعي العملي في إسقاط النظام العراقي ، وأيضاً نجاحها في إقامة قاعدة مدنية لها تستند عليها في إدارة شؤون العراق (هاغويبان، ٢٠٠٦، ص٢٠٦، محمد توفيق، ص٤١٣).

وخلاصة القول، إن إدارة غارنر أحد عوامل نجاح السياسة الأمريكية ولو لفترة قصيرة في العراق بعد انهياره لأنها تمكنت من تثبيت وجودها بشكل يتناقض مع غايتها التي كانت تهدف فقط إسقاط النظام لكنها كانت تخفي أبعاد أخرى، وقد اتسم مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية بالكثير من المزايا الوافرة التي ثبتت النجاح، ومنها عقود الاستثمارات مع شركات أمريكية معروفة منها شركة (هايبرتون) و شركة (بكتل) كما نكرت سابقاً، والتي استحوذت على عقود بملايين الدولارات ، لأجل القيام في أعمال تصليح وترميم للبنى التحتية التي دمرتها الحرب الأمريكية في العراق ٢٠٠٣، إذ سرقة قانونية قام بها مكتب إعادة الإعمار كونه يمثل سلطة شرعية بعد سقوط النظام السياسي مما جعله من أكثر المهمات نجاحاً في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية (كريم، ٢٠١٨، ص٥٦).

ويتضح مما سبق إن مهمة تأسيس مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية لم يجسد عنوانه بل آلية تهدف الى امتصاص خيرات العراق من خلال ماذكر سابقاً، وذلك بعد سقوط النظام لم تكن هناك سلطة شرعية تدير أمور البلاد، فكان المكتب هو الذي يدير مؤسسات الدولة مخولاً من السلطة السياسية العليا في الولايات المتحدة الأمريكية بذرائع إنسانية، إلى أن يتم تشكيل حكومة عراقية (مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣، ص ٢٧).

ثانياً- عوامل الفشل

اتسمت هذه العوامل بدرجة عالية من الارتباك ما بين الإدارة المدنية والعسكرية الأمريكية التي تسلمت زمام الامور في العراق، والتداخل في قرار الإدارتين التي هي من دون أدنى شك متجانسة في الرؤية والأهداف بما يخدم توجهات الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها، وبما أن مكتب إعادة الإعمار خاضع لوزارة الدفاع الأمريكية أي أنه مقيد بتعاليم وأوامر مباشرة لا يمكن أن يكون في وضع على قدر من الحرية يمكنه من اتخاذ قرارات حاسمة على ارض الواقع بشكل منسجم مع حجم تلك المتغيرات قبل رجوعه في رأيه إلى وزارة الدفاع الأمريكية صاحبة الإرادة والكلمة والنفوذ الاقوى في تحكم مسار سياسة الولايات المتحدة الانتقالية في مابعد الحرب على العراق ٢٠٠٣، وهذا الأمر يتطلب وقتاً وشرحاً مفصلاً لإيضاح آليات الموقف والعمل من قبل الإدارة الأمريكية المتمثلة بمكتب المساعدات الإنسانية وبين واشنطن (فليح، ٢٠٢٣، ص ١٠٤)

وإنطلاقاً من هذا المبدأ تقيدت صلاحيات مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية بشكل بات واضحاً في ملامح سياسة غارنر التي تباطأت في إنجاز مايمكن القيام به بمدة زمنية ممكنة، وفي اعتقادي أن

البطيء في العمل بسبب إن الولايات المتحدة حققت إنجازها بملء جيوب خزائنها من العقود وبعد ذلك المهمة اصبحت منتهية ، لأنها تعتمد على سياسة مرحلية وإخفاق غارنر هو جزء من الخطة وليس منفصلاً منها. (سيمونز، ٢٠٠٤، ص ١١).

وبناء على ماتقدم، إن مراحل السياسة الأمريكية في هذا المسار أي نسبة إنجاز غايتها نهب أموال العراق وتثبيت آليات الهيمنة المؤسسية في التحكم بأموال البلاد، قد وصلت إلى نهاية زمنية مخطط لها في هذه المدة وضمن تلك الأعمال والمهام، أي أن مكتب إعادة الإعمار ليس مقصوداً بالفشل بمعنى التراجع أو الإخفاق في مهمته، ولكن صناع القرار في البيت الابيض عملوا منذ البداية في رسم مخططات تتناسب مع مخططاتهم المرحلية والزمنية في تنفيذ سياساتهم في العراق (غالبريث، ٢٠٠٧، ص ١١١-١١٣).

عند بدء العمليات العسكرية الأمريكية ضد العراق في ١٩/٣/٢٠٠٣، تم تدمير غالبية البنى التحتية العراقية وخاصة المدنية إضافة إلى أنها تعاني من الإهمال طيلة سني الحصار ، وعليه فإن الشعب العراقي كان المتضرر الوحيد من الهجمة الأمريكية و خسائر الأرواح البشرية عانى من سوء الخدمات وفرص العمل في المصانع وغيرها، وكذلك سوء المدارس والمستشفيات أي إن أهم قطاعين مهمين قد نهشهم الإهمال والتدمير ، وبعد تشكيل مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية، كان من المفترض تقتصر مهامه على رفع مستوى الرخاء النفسي والمادي للشعب الذي فقد أبسط مقومات الحياة الضرورية فإن تلك الأمانى تعلق في ذهن نصف العراقيين على أن المحتل سيحقق لهم مبتغاهم (شعبان، ٢٠٠٤، ص ٧).

ولكن لم يلمس أي بناء او إعمار أو ترميم سواء عمرانياً أو حتى أمنياً على عكس، نهبت مؤسسات الدولة وانتشر الإجرام وسوء الخدمات زاد شدة وانقطاع الكهرباء وإنعدام المياه الصالحة للشرب وغلاء الأسعار وأيضاً تعليم وصحة معدومة، لذلك كان الشعب يمر في حالة فوضى خارج ماكانوا يتوقعونه من المحتل في تأسيس عراق ديمقراطي نابض بالحياة (زعيتير، ٢٠١٨، ص٣٤).

غلفت المصانع العراقية وسرح العمال في طوابير البطالة متكئة على أرصفة الشوارع لا توجد حلول فقد أزاحة الجيش الأمريكي النظام تاركاً العراق ساحة من الصراع ما بين القوات والمصير المجهول إذا لم يكن مكتب إعادة الإعمار في طريق الإصلاح حتى على مستويات بسيطة فكان من أكثر الإدارات فشلاً في الإدارة الانتقالية واقعيّاً بالنسبة للعراقيين، لذلك أن تأسيس مكتب الإعمار خدم الولايات المتحدة الأمريكية وأثبت عدم قدرتها على الإيفاء بوعدها للعراقيين (حسين، ٢٠٢٢، ص٥٧٧).

الخاتمة

في نهاية بحثنا المتواضع، إن بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ سعت الولايات المتحدة إلى تأسيس هيكل إداري انتقالي وفق ما تتطلب المصالح الأمريكية من سرقة ثروات العراقيين بصيغة قانونية والذي اشتمل ذلك في تأسيس مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية بقيادة غارنر مكلفاً من وزارة الدفاع الأمريكية، في الظاهر جهود إنسانية، وإقامة ترميمات سياسية ومؤسسية ولكن ما وراء الستار نهياً، بشكل يجسد ملامح الشرعية الأمريكية كونها جهة القرار في تحكمها بالعراق بعد الغزو ٢٠٠٣م وسقوط النظام السياسي.

التوصيات

- ١- على العراقيين والحكومات العراقية القيام بمهام إعادة بناء العراق دون الاعتماد على اي جهات خارجية بحجة الاستثمار فإن مصطلح (الاستثمار) هو صيغة نهب البلاد وتهريب أموال العراقيين، ذلك يتطلب جهود عراقية وخبرات ويداُ عاملة عراقية دون الحاجة الاجنبية.
- ٢- إن الاستقرار السياسي مهم لإعادة بناء العمران وتطوير المؤسسات إدارياً وفنياً ونهضة البلد تعتمد على نظام سياسي مستقر موحد لذلك نوصي أصحاب القرار النظر في إتجاه يدفع إلى استقرار العراق والمشاركة المكوناتية تحت مظلة المصلحة العامة في بناء البلاد والإنفكاك من أي قيود اجنبية بحجة الاستشارات أو الاستثمارات.
- ٣- العراق يكتنز مقومات فكرية وبشرية ومادية لها شأنها الكبير في تحمل مسؤوليات بناء البلاد ،لذلك نوصي من أصحاب القرار فتح المجال للعقول في ترسيخ أفكارهم بما يخدم مصلحة البلاد مؤسساتياً واقتصادياً وسياسياً.

المصادر والمراجع

١. الشناوي، م. (٢٠١١). العراق التائه بين الطائفية والقومية. دار هلا.
٢. اسيكاران، ر. ش. (٢٠١٠). حياة امبراطورية في زمن الزمرد داخل منطقة العراق الخضراء (أ. الصباغ، مترجم). مكتبة العبيكان.
٣. الغريري، أ. م. م. (٢٠١٣). تطور العلاقات العراقية الامريكية (ح. ش. احمد، تقديم). مركز الكتاب الاكاديمي.
٤. ستراوس، ج. ب. وجيروكس (٢٠١٠). بوابة الحشاشين امريكا في العراق (م. سلمان، مترجم). العبيكان للنشر والتوزيع.
٥. رحمن، أ. ر. (٢٠٢٠). الاطار الدستوري لطبيعة نظام الحكم خلال الفترة الانتقالية (العراق نموذجاً). المركز العربي للنشر والتوزيع.

٦. Kelly, T. K. (2008). Stabilization and reconstruction staffing: Developing U.S. civilian personnel capabilities. Rand.
٧. فرج الله، س. ب. (٢٠٠٨). جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية والمعاصرة. مكتبة الشروق الدولية.
٨. الشناوي، م. (٢٠١١). العراق التائه بين الطائفية والقومية. دار هلا.
٩. اسيكاران، ر. ش. (٢٠١٠). حياة امبراطورية في زمن الزمرد داخل منطقة العراق الخضراء (أ. الصباغ، مترجم). مكتبة العبيكان.
١٠. رحمن، أ. ر. (٢٠٢٠). الاطار الدستوري لطبيعة نظام الحكم خلال الفترة الانتقالية (العراق نموذجا). المركز العربي للنشر والتوزيع.
١١. الغريري، أ. م. م. (٢٠١٣). تطور العلاقات العراقية الامريكية (ح. ش. احمد، تقديم). مركز الكتاب الاكاديمي.
١٢. سيمونز، ج. (٢٠١٧). عراق المستقبل: السياسة الامريكية في اعادة تشكيل الشرق الاوسط. دار الساقى.
١٣. الجنابي، ع. س. (٢٠١٧). العراقيون في الاردن - دراسة حول اعدادهم وتأثيرهم ٢٠٠٣-٢٠١٥ (ج. الشبلي، تقديم).
١٤. Keith, O. O., & Bensahel, N. (2008). After Saddam: Prewar planning and the occupation of Iraq. Rand Corporation.
١٥. محمود، ر. ك. (٢٠١٣). عملية صنع قرار الحرب على العراق في الولايات المتحدة الامريكية حرب ٢٠٠٣ نموذجا. دار جنان.
١٦. البلاوتيه، ع. (٢٠٠٦). الحرب الامريكية على مايسمى الارهاب، الجزء الثاني، الحرب على العراق ٢٠٠٣. مركز دراسات الشرق الاوسط.

١٧. هاغويبان، إ.ك. (٢٠٠٦). استهداف العرب والمسلمين : الحقوق المدنية في خطر (م. توفيق، مترجم). مكتبة العبيكان.
١٨. كريم، ر. (٢٠١١). بناء الدولة الوطنية في العراق بعد الغزو الأمريكي ٢٠٠٣-٢٠١٠. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
١٩. مركز دراسات الوحدة العربية. (٢٠٠٣). يوميات ٢٠٠٣.
٢٠. فليح، أ. (٢٠٢٣). السياسة الأمريكية تجاه العراق ٢٠٠٣-٢٠١٤. رسالة ماجستير، جامعة ذي قار.
٢١. سيمونز، ج. (٢٠٠٤). عراق المستقبل: السيادة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الاوسط (س. العظم، مترجم). دار الساقى.
٢٢. غالبريث، ب. (٢٠٠٧). نهاية العراق (أ. احمد، مترجم). الدار العربية للعلوم ناشرون.
٢٣. شعبان، ع. ح. (٢٠٠٤). المشهد العراقي وسيناريوهات المستقبل. دراسة قدمت الى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.
٢٤. زعيتير، ز. (٢٠١٨). العملية السياسية في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٤. رسالة لنيل الدبلوم في العلاقات الدولية والدبلوماسية، الجامعة اللبنانية.
٢٥. حسين، ع. ب. (غير محدد). النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣. مجلة الجامعة العراقية، ٥٧(١١)، ٥٧٧-٥٧٨.